مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: اشكالية التنوع الثقافي في المجتمع العراقي بين تقليدية المجتمع وسراب الحداثة
اسم الكاتب: أ.م.د. طلال حامد خليل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1182
تاريخ الاسترداد: 2026/05/11 22:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

اشكالية التنوع الثقافي في المجتمع العراقي بين تقليدية المجتمع وسراب الحداثة

The problem of cultural diversity in Iraqi society between the traditional of society and the mirage of modernity

الكلمة المفتاحية : **التنوع الثقافي، المجتمع العراقي، التقليد، الحداثة.**

Keywords: Cultural diversity, Iraqi society, tradition, modernity.

أ.م.د. طلال حامد خليل

جامعة ديالى - كلية القانون والعلوم السياسية

Assistant Prof. Dr. Talal Hamid Khalil
University of Diyala - College of Law and Political Science
E-mail: talal@law.uodiyala.edu.iq

ملخص البحث

Abstract

إن إشكالية التنوع الثقافي تعد من الإشكاليات التي باتت لها عميق الأثر في وحدة واستقرار وأمن الدول، خصوصاً بعد أن أخذت منحى مؤثراً في تشكيل الهويات المتضادة داخل المجتمع، وتأثيرها في السلم الأهلي، ويأتي بحثنا بدراسة إشكالية التنوع في المجتمع العراقي من دواع عديدة لعل أهمها يكمن في الكيفية التي يمكن أن تحول إشكالية التنوع الثقافي إلى ثقافة التنوع، وقد جاءت معالجة الموضوع من خلال التراث الفكري للتنوع الثقافي، إذ أن منطلقات المعرفة بشتى صنوفها تعاملت معها كإشكالية أو أزمة تعصف بالمجتمعات بصرف النظر عن مستوى التقدم الذي تشهده مما انعكس على النتاج الفكري لدراستها وسعته وتعدد مجالاته من جهة، ومن جهة أخرى حاولنا تسليط الضوء المعرفي على المجتمع العراقي الذي يشهد ازدواجية التقليدية والحداثة معاً، وتم وضع السبل الكفيلة التي من شانها أن تغذي الثقافة العراقية الوطنية والإفادة من التنوع في خلقها بشكل متوازن بعيداً عن الثقافة المغذية والثقافة المتلقية. ليسهم كل مكون ثقافي في خلق وحدة التوجه لعراق موحد آمن مستقر.

المقدمـــــة

Introduction

لا تكمن إشكالية التنوع الثقافي في كونها لا تختص بدولة بعينها، فأغلب دول العالم هي من الدول التي يطلق عليها بالدول غير المتجانسة ثقافياً (*Heterogeneous*)، كما أنها لا تكمن في مستويات التنوع سواء كان بسيطاً أم معقداً، وإنما تكمن الإشكالية الحقيقية في مدى قدرة الدولة على ترسيخ مبدأ المواطنة بعيداً عن الانتماءات العرقية والدينية، ومدى تقبل المجتمع لهذا التنوع والتعايش معه. فضلاً عن كون إشكالية التنوع والاختلاف تأخذ وجهين، الأول : الايجابي في حال عد التنوع عامل إثراء وغنى ثقافي واجتماعي واقتصادي، يسهم في تحفيز وتائر التنمية على كل المستويات مما يسهم في تطور المجتمع والدولة، الثاني : السلبي الذي يؤدي إلى الصراع بين المكونات وعدم الاستقرار والتنافس المعرقل للاندماج والوحدة الوطنية، إذ أن المنظومة الاجتماعية بما تحتويه من تنوع تعتمد اعتماداً كلياً على طبيعة العلاقات القائمة بين مكوناتها، التي تنتج كيفياً وتبعاً لخصائص ذاتية ونوعية في وضع اجتماعي وتاريخي معين سمة ذلك المجتمع، فإن كانت على درجة من التماثل فإنها ستسهم في إنتاج معايير ضبط ترتبط أشكالها مع أشكال العلاقة الرابطة بين الأفراد وستعبر عن تلاحم واندماج في ظل التنوع، أما إن كانت طبيعة العلاقة تتجه إلى التناقض ومحاولات الإقصاء الثقافي فإنها ستسهم في الانقسام وتؤدي إلى خلل في النسيج الاجتماعي.

أهمية البحث :

The Importance of the study:

إن أهمية البحث في هذه المرحلة التاريخية من حياة بلدنا العزيز تتجلى في دراسة إشكالية طالما كان لها الأثر الواضح في تحديد الهوية الوطنية، إذ إنَّ التنوع الثقافي في العراق آسهم في تشرذم مكونات المجتمع تارة، وكان له الدور في تأسيس العقل الجمعي تارة أخرى، فضلاً عن كون الأهمية في هذا الموضوع تأخذ أبعاداً علمية لمناقشتها بعيداً عن العاطفة والذاتية لتأسيس ثقافة التنوع، التي نحن بحاجة ماسة لها.

وتتجلى أهمية الموضوع أيضاً في إرادة التغيير الذي ينسجم وطبيعة عراق اليوم الذي خط لنفسه منهجا في الحكم الديمقراطي، وإن (إرادة التغيير) تتطلب أولاً وقبل كل شيء معرفة الواقع ومدى تقبله للحلول، خصوصاً وان التركيز على المشتركات التي تجمع المكونات الثقافية العراقية كثيرة ولكن ينقصها الإيمان بثقافة التنوع، كما أن تجارب التاريخ للعراق المعاصر لا تقل عن تجارب التلاحم العالمية ليتحول الهدف من (رأس المال المادي) إلى (رأس المال الرمزي) الذي يوحد الثقافات العراقية.

فرضية البحث :

Hypothesis:

يتمحور البحث حول فرضية مفادها (إن التنوع الثقافي في العراق ولكونه يمزج بين التقليدية والحداثة قد اثر كثيراً في صياغة العقل الجمعي العراقي، مما ينبغي التحول لدراسة إشكالية التنوع الثقافي إلى إشكالية ثقافة التنوع)

منهجية البحث :

Methedology:

لمعالجة محاور البحث في إشكاليتي التنوع الثقافي وثقافة التنوع فقد تم الاستعانة بأكثر من منهج، كالمنهج التاريخي، ومن خلال جمع البيانات ومحاولة الربط بين ما هو اجتماعي وسياسي ونظمي فقد استعنا بالمنهج الاستقرائي لكي نتمكن من ربط البيانات والمعلومات وشرح الظواهر المرتبطة بها من اجل بيان العلاقة الكلية لبنية المجتمع.

هيكلية البحث :

The Study Structure:

سنحاول تقسيم البحث على مبحثين، في المبحث الأول سنناقش الاشتغال المعرفي الفكري الذي ناقش مسالة التنوع الثقافي وانعكاسها على بنية المجتمع، والمبحث الثاني تكرس لبحث طبيعة المجتمع العراقي وبنائه الذي يتسم بالتقليدية والحداثة والتي أثرت في النسيج الاجتماعي في مراحل كثيرة واخذت العلاقة بين المكونات طابع التعاون وطبيعة الصراع، فضلاً عن بحث الضرورات الموضوعية لثقافة التنوع لمجابهة تحديات الحاضر والمستقبل.

المبحث الأول

Section One

الاشتغال المعرفي في التنوع الثقافي

Cognitive work in cultural diversity

أخذت إشكالية التنوع الثقافي مساحات فكرية وفلسفية واسعة في التأصيل والتحليل والتجلي، لتضحى مسالة التنوع الثقافي والاختلاف فلسفة قيم يتم تحليلها إجرائياً لتأثر في سلوك الأفراد لقبول هذا التنوع وليسود العقل الجمعي بإيجابية نحو بناء مجتمع مستقر موحد آمن وحول هذا الهدف يدور بحثنا.

إن عالم اليوم يشهد مفارقة تستحق التأشير والتحليل، بين ما يتسم به من تقدم علمي وتكنولوجي وشيوع العالم الافتراضي الذي قرب المسافات وألغى الحدود السياسية والاجتماعية والثقافية، وبين الظهور الواضح لنزعة ارتدادية باتجاه تأكيد الهوية العرقية واللغوية والدينية والطائفية، الأمر الذي بات يهدد السلم المجتمعي سواء على مستوى الدولة أم العالم، وإذا كان لموضوع الاختلاف والتنوع الثقافي مجالاته في الفكر الفلسفي بدءاً من العصر اليوناني إلى هذا اليوم، فإنه دلالة واضحة على أهميته، إذ تحول مع التطورات التاريخية المتلاحقة من أحد معطيات ومبادئ المنطق ومقولة الكينونة، إلى أحد منطلقات المعرفة بشتى صنوفها ليتم التعامل معها كإشكالية أو أزمة تعصف بالمجتمعات بصرف النظر عن مستوى التقدم الذي تشهده. إذ يذهب (كلود ليفي ستراوس *Claude Lévi-Strauss*) إلى القول بأن (إشكالية تميز كل الثقافات بالذاتية وتعديها صعيد النظر لتصبح على أكثر من مفترق للطرق جعلها توصف بالداء الجديد الذي يميز عصرنا)[1]، وهو ذات ما أكده (جان ماري بنوا *Jain Mary Benoi*) بقوله (إن مسألة الاختلاف تخترق عصرنا الحالي، أننا أصبحنا في عصر التنوع والاختلاف والتشظي والتفتت)[2].

لقد ثارت في فضاء المعرفة بشتى صنوفها الاجتماعية والنفسية والسياسية والفلسفية، العديد من القضايا الفكرية التي اهتمت بدراسة التنوع الثقافي، إذ وصف التنوع الثقافي بأنه

عبارة يقصد بها ظاهرة ثقافية وسمة ثقافية رئيسة، مثلما يجري الحديث عن تفوق اقتصادي أو تفاوت اجتماعي أو تطور سياسي، إذ إنَّ جميعها تشير إلى ظواهر تحدد وتحلل ويختلف في مدلولاتها أو يتفق على مضامينها[3]، فضلاً عن كون التنوع الثقافي بوصفه سمة كونية لا تحتاج إلى عناء فكري ومعرفي يفضي إلى إقرارها، والآيات القرآنية التي تؤكد السمة الكونية للتنوع والاختلاف كثيرة، إذ قال تعالى {وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ} سورة الروم/ الآية 22، وقوله تعالى {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ (27) وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ (28)} سورة فاطر/ الآية 27–28، وقوله تعالى {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ} سورة الزمر/ الآية 21، وقوله تعالى {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ} سورة هود/ الآية 118، ومن وحي هذه الآيات ذهب ابن خلدون في مقدمته للقول (إنَّ غياب التنوع مهلكة للإنسان وتعطيل للحياة).

إن الثقافة بوصفها مكتسبة وليست مجموعة بيولوجية، فهي تسمى أحيانا (الموروث الثقافي) أو (المخزون الثقافي)، إذ إنَّ قدرات الإنسان التي تتصف بالإبداع تجعله لا يكتفي بالتعلم واكتساب الثقافة فقط، بل يضيف إليها أشكالا سلوكية مختلفة، ولان الثقافة ليست معطى تاريخياً يتصف بالجمود بقدر ما هي حصيلة عمليات تفاعلية وديناميةٍ في المجتمع، فإنها لا تنتج مطابقة، بل تقوم بإنتاج منظومات جديدة قد تختلف عن مثيلاتها لتشكل هويات ثقافية متعددة، وهنا تأتي إشكالات الثقافة لارتباطها بالهوية لتعبر كل مجموعة عن هويتها.

إن الثقافة ودورها في تشكل الهوية الثقافية لمجموعة اجتماعية، قد تستدعيه قضية التساند والوظيفة كما يقر بذلك الوظيفيون، وقد تكون نوعا من التكامل البنيوي للجماعة كما يقول البنيويون، وان الثقافة على الرغم من الوظيفة الهوياتية التي تؤطرها، أو شكل البنية التي تسعى للحفاظ عليها، فإنها متغيرة ولكن تغيرها مرهون بالية التحول والتكيف، وهذا يعني بان البيئة ليس لها دخل في تحديد اتجاه الثقافة بمعناها المطلق كما يرى أنصار الحتمية الجغرافية مثل

الجغرافي الألماني (كارل ريتر 1799–1859)، وصاحب الجغرافية السياسية (فريدريك راتزل 1844–1904)، و عالم الاجتماع الفرنسي (ادمون ديمولان 1852–1907)، التي تقر (أن الإنسان من إنتاج سطح الأرض، وهذا يعني أن الأرض قد ربته وأطعمته وشكلت أعماله ووجهت أفكاره ووضعت أمامه الصعاب لتقوي جسمه، وفي الوقت نفسه همست له بالحلول)[4]، إذ ما لبث هذا القول أن يتبدد مع مدرسة العلاقات المكانية ودراساتها الميدانية من خلال كتابات رائدها (بول فيدال دي لابلاش 1845–1918)، وخلخلت ركائز هذا الاتجاه والتي اعتبرت بان الإنسان يتكيف مع الضرورات الجغرافية من خلال الثقافة وعن طريق الاستعارة من الشعوب أو التجمعات المجاورة، وعن طريق الاستجابة للتغيرات المختلفة الطبيعية والتكنولوجية[5]، وهذا يؤدي إلى ما يعرف بالانتشار الثقافي الذي اهتم به علم الاجتماع اكثر من غيره من العلوم، إذ ثبت بان أكثر التغيرات التي تفد إلى ثقافة مجموعة ما يكون مصدرها خارجياً، لذا نجد انعدام التواصل الثقافي في المجتمعات المنعزلة مثل قبائل (الانكا) في البيرو و(الداهومي) في أفريقيا ما زالت تحافظ على نسقها الوظيفي والثقافي دون أي تحديث.

هنا نكون أمام مفهوم جديد يتصل مع مفهوم التنوع الثقافي ومشتق منه، وهو الأولى للمناقشة – حسب اعتقادنا – وهو مفهوم (ثقافة التنوع)، إذ إنَّ إقرارنا بقضية التنوع وأنها سنة كونية وانه من أهم ركائز تشكل الهوية للمجموعة الاجتماعية وتأثره بالثقافات المحيطة به، يفضي إلى ضرورة معرفة مكانة الثقافة في تشكيل هوية جامعة موحدة لمكونات المجتمع، وفي ضوء هذه المقاربة يتم إدراك الهوية التي يتم بناؤها في سيرورة تتكون كنسق ذا معنى ودلالة عند الفرد الذي يتفاعل مع الآخرين، ومع النسق الرمزي الذاتي الذي يتطور داخل مكون اجتماعي بعينه، لتتحقق الهوية الموحدة لكل المكونات لتكون هوية بمعناها التكاملي للأضداد، فعملية بناء الهوية الثقافية الذاتية يصبح عاملا في بناء الهوية الوطنية بحسب ما يذهب إليه (كارميل كميلاري) فان بناء الهوية الوطنية الجامعة التي تتخطى الأفراد وتسمو عليهم لخلق النسق الثقافي السائد، لا يعني إلغاء الهويات الفرعية بقدر ما هو تعبير عن اتصال الفاعلين الاجتماعيين في شروط

موضوعية تحقق الديناميات التفاعلية للاندماج والوحدة[6] وهذا ما يتطلب وجود ثقافة التنوع التي تسمو على الثقافة الذاتية دون ان تلغيها.

لقد بلور عالم الانثروبولوجيا (فريدريك بارث 1928–2016) مفهوم الهوية في المجتمعات المتنوعة ثقافيا وعده بمثابة تجل عقلاني يسمح بفهم ظاهرة الهوية في إطار نظام العلاقات القائمة بين الجماعات الاجتماعية التي تستخدمه، من اجل تنظيم التبادلات والتفاعلات في ما بينها، مؤكدا أن المهم في تحديد هوية معينة ليس وضع كشف لمجموع السمات الثقافية المميزة لها، بل البحث في السمات التي يستخدمها أعضاء المجموعة لتأكيد التميز الثقافي واليات عملهم للمحافظة عليه من جهة، وقدرتهم على الاندماج ضمن نسق ثقافي موحد في ظل التفاعلية التي يقومون بها من جهة أخرى[7]. وهو ما عبر عنه (أميل دوركهايم 1858–1917) بالوعي الجمعي الذي عرفه بأنه (المجموع الكلي للمعتقدات والعواطف العامة (مكونات الثقافة) بين أعضاء المجتمع والتي تشكل نسقا له طابعه المميز، ويكتسب هذا الضمير الجمعي العام واقعا ملموسا فهو يدور خلال الزمن ويدعم الروابط بين الأجيال)[8] إن ثقافة التنوع التي تشير إلى تغيرات وقبول في الأنماط التقليدية لثقافة جماعة ما، لا يمكن دراستها في معزل عن الواقع الاجتماعي أو البيئة الاجتماعية، إذ ان (أميل دوركهايم) والبريطاني (راد كليف براون) يعتبران البيئة الاجتماعية الركيزة الأساسية التي ينبغي الاعتماد عليها واستعمالها في تفسير السلوك الفردي والجمعي في المجتمعات البشرية، والبيئة الاجتماعية منظومة أساسية من الأدوار والعلاقات الاجتماعية التي تجعل المجموعات الثقافية منظمة بطريقة متكاملة تشبه وحدة تكامل مكونات الكائنات العضوية، ولان الإنسان كائن اجتماعي وأخيرا بات كائناً ثقافياً، فانه حريص على تقبل بيئته الاجتماعية والتفاعل معها للارتباط مع أبناء جنسه من الثقافات المختلفة[9]، وهذا ما ركز عليه (روجيه باستيد) حين قال بأنه(لم يعد ممكنا دراسة الثقافي بمعزل عن الاجتماعي، ويرى ضرورة التشديد على العلاقات داخل مختلف الأطر الاجتماعية التي يمكن أن تعطي الأولوية لعلاقات الاندماج والمنافسة والصراع)، لذلك نظر إلى واقع الوعي الثقافي أو ثقافة التنوع بوصفه يشكل ظاهرة اجتماعية شاملة تلامس مستويات الواقع الاجتماعي والثقافي

كله، ويضع باستيد تصنيفا عن حالات القبول بالآخر والوعي الثقافي المتحقق التي لا بد من النظر إليها حسب المجموعات الثقافية في المجتمع الواحد، وحسب قدرة هذه المجموعات سواء المهيمنة أم المهيمن عليها من قبول بعضها البعض والتأثر فيما بينها بحيث لا نلمس وجود مجموعة مانحة ومجموعة متلقية، لان ذلك سيؤدي تدريجيا إلى إلغاء ثقافة المجموعة التي تكتفي بالتلقي، لان ثقافة التنوع وفهمها من قبل مكونات المجتمع لا تكون أحادية الاتجاه[10].

إلا أن ثقافة التنوع لا تعني البتة ثقافة خضوع بالإطلاق خاصة للجماعات المتلقية، بل هي عمليات تمكين ثقافة المكون الاجتماعي من اجل بقائه واستمراره، إذ إنَّ الحضارات التي هي اشمل واعم من الثقافة لم تكن مغلقة عن التلقي فمجالات التأثير والتأثر أو مجالات التفعيل والتفاعل أو منحى الاقتباس في أحد جوانبه، ظاهرة طبيعية في إطار الحضارات، حتى إننا – كما يقول إبراهيم العاني – (لا نستطيع أن نجد حضارة خلت من عناصر خارجية أثرت فيها أو ساعدت في نشوئها، غير أن ذلك لا يقلل من قيمة تلك الحضارة ولا يلغي شخصيتها)[11].

إن لفضاءات الحركة الثقافية بين المجال العام (على الصعيد الوطني) والمجال الخاص (على صعيد المكون الاجتماعي) جعلت (جون ريكس 1912–1968) يضع احتمالات أربعة لطبيعة المجتمع وهي :– [12]

1. مجتمع موحد في المجال الثقافي العام، ويشجع على المجال الخاص المتعلق بالأمور المجتمعية، وتعلو في هذا المجتمع قيم المساواة والعدالة.
2. مجتمع يسمح بالحق في الاختلاف والتنوع في المجال العام، ويشجع على التنوع في الممارسات الثقافية من قبل كل مجموعة ثقافية، مثل المجتمع الفرنسي.
3. قد يكون مجتمع يشهد عملية التوحيد في المجال العام وإجباره للخاص على التوحد والاندماج مع العام. وهو مجتمع الدول الشمولية والاستعمار.
4. مجتمع لديه حقوق مختلفة ومتنوعة في المجال العام، حتى وان كان هناك وحدة ملحوظة في الممارسات الثقافية بين الجماعات. ومثله المجتمع في الولايات المتحدة الأمريكية.

ولأنه يندر أن تجد مجتمعاً لا تتوافر فيه التعددية والتنوع القومي والديني والمذهبي والقبلي واللغوي، فإن محاولة إقصاء وعزل هذا التعدد والتنوع، يسهم في الانقسام والتجزئة وإلى إحداث خلل في نسيج المجتمع، فطبيعة المنظومة الاجتماعية وأشكال العلاقات القائمة بين عناصرها هي إنتاج كيفي لمجمل الخصائص الذاتية والنوعية التي يتميز بها أفراد المجتمع في وضع تأريخي واجتماعي محدد، إذ متى كانت خصائص الأفراد على درجات قريبة من التماثل في قبول ثقافة (الآخر) كان ذلك داعياً إلى تشكيل معايير ضبط وانتظام ترتبط في خصائصها بخصائص الأفراد، ومع وجود التنوع لا بدَّ من تنوع المعايير الضابطة أيضاً، ومع وجود التناقض لا بدَّ أن تظهر المعايير المتناقضة [13]، ويذهب (كلود ليفي ستراوس) إلى (إن تقبل التنوع الثقافي أو ما اسماه (النسبية الثقافية) مدعاة للقول بأنه ليس هناك ثقافة لها الحق في اعتبار ذاتها أرقى من الثقافات الأخرى وان ليس هناك مفاضلة بين الثقافات، ومفهوم التفوق الثقافي هو وليد المركزية الاثنية أو الميل لاعتبار ثقافة ما نموذجا إنسانيا)[14] لما تقدم فان التنوع الثقافي ونتائجه إنما يرتبط ارتباطا مباشرا بطبيعة القصد الذي تتبناه المكونات الاجتماعية، فان كان حسن المقاصد فانه سيؤدي إلى التلاحم والبناء والاستقرار والتقدم، وان كان يشوبه سوء المقاصد فانه سيؤدي إلى تفكك المنظومة الاجتماعية وغلبة الصراع، وان معايير السلوك لحسن المقاصد أو سوئها يمكن تحديدها في الجدول الآتي :

ت	معايير السلوك لثقافة التنوع	معايير السلوك للانغلاق الثقافي
1	تصحيح الخطأ بهدف تصحيح النتائج	التظليل للتفوق
2	إظهار جوانب أخرى للحقيقة	احتكار الحقيقة
3	الدفاع عن الحقوق	التسلط على الحقوق
4	الإيثار والرغبة بالاندماج	حب الظهور والشهرة
5	تقديم حلول للمشكلات	تعقيد المشكلة وعدم القدرة على حلها
6	الإصلاح	النزاع
7	الإثراء المعرفي	ألمراء
8	التيسير والتبشير	التعقيد والتعسير
9	القول اللين والموعظة الحسنة	الفظاظة وغلظة القلب
10	المرونة والرفق	الشدة والعنف
11	العفو والصفح	اللوم والذم والإلحاح
12	التقبل والتقدير والتواضع	التكلف والتسفيه والتكبر

المصدر :سامر مُحَمَّد عرار، الاختلاف والتعارف في ضوء علم النفس المعاصر، عمان، دار المسيرة 2014

إن الاشتغال المعرفي في التنوع الثقافي وثقافة التنوع توضح بان ليس هناك علاقة بين التقدم الثقافي والتفوق والامتياز العرقي، وان معايير تقسيم الشعوب إلى متقدم ومتخلف، إنما يعتمد على معايير نسبية قابلة للتغيير وتحول المتخلف إلى متقدم، فضلاً عن ما ينتجه تلاقح الثقافات وانفتاحها على بعضها البعض هو الشرط الأساس للاستقرار والازدهار ومصدرا من مصادر الإثراء المتبادل.

المبحث الثاني

Section Two

إشكالية التنوع وثقافة التنوع في المجتمع العراقي

(تقليد أم حداثة)

The problem of diversity and the culture of diversity in Iraqi society (Tradition or modernity)

إن ثقافة أي مجتمع تتحرك في حدود ثلاثة أبعاد، الأول : الموروث الثقافي الذي يشكل رصيدا أو مخزونا للعقل الجمعي والسلوك الجمعي إذا كان إنتاج الماضي ووليد حضارته، الثاني : يعبر عن منتج ثقافي جديد مولد للفعل الاجتماعي الحاضر النشط، إذ ينتج كاستجابة لمتطلبات العصر وإمكانية التكيف معه، والثالث : والذي يعبر عن حالة التفاعل التي تعبر عن عدم الانغلاق مع ما هو إقليمي وعالمي، ويتفاعل البعدان الأول والثاني ليتلاءما على نحو يكفل الاتساق وسمو الشخصية الاجتماعية، ويخفف من حدة التوتر بين الماضي والحاضر ويعزز القدرة الاجتماعية على الفعل، وان تفاعل البعدان أو حاصل توافقهما يؤديان إلى التطور، وحركية المجتمع في البعد الثالث ومدى انفتاحه إقليميا وعالميا، وان هذه الأبعاد تتواجد في التلاحم الذي تشهده الدول التي طورت وعمقت مفهوم المواطنة، فضلاً عن تقبل المكونات الاجتماعية للتنوع الثقافي وسمو ثقافة التنوع.

يوصف المجتمع العراقي بأنه من المجتمعات المعقدة التكوين، لتنوع مكوناته لغويا ودينيا وعرقيا، وتنوع ثقافاته تبعا لهذا التنوع، إذ يحتل العرب حوالي 75–80 % من السكان ينقسمون إلى طوائف واديان، ويشكل الأكراد ثاني اكبر مجموعة لغوية وثقافية يشكلون 2,2%، فضلاً عن اثنيات أخرى مثل الكلدو اشور الذين يعتنقون الديانة المسيحية، والايزيدين والصابئة المندائيين وأعراق أخرى مثل الشبك والأرمن والشركس والكاكائيين وغيرهم[15]، فضلاً عن كون المجتمع العراقي يجمع بين التقليدية والحداثة.

ولكل من التشكلات السلوكية الاجتماعية الموصوفة بـ (التقليدية والحداثة) ادوار مهمة في صيانة المجتمع العراقي، وفق ما يذهب إليه أستاذ علم الاجتماع (عدنان ياسين)، إذ تثبت التشكيلات التقليدية بأنها (أوعية اجتماعية) قادرة على توفير الحلول المقبولة للمشكلات المتنامية، ويتعزز دورها هذا في استمرار اعتماد المجتمع للكثير من أشكال عملها وعاداتها وأعرافها، فضلاً عن قدرتها المناسبة للمحافظة على الحد الأدنى من الترابط بين أجزاء المجتمع العراقي على اختلاف مكوناته[16]، أما الحداثة فان هناك الكثير من نتاجها ما يخدم تشكل عقلانية المجتمع وبنائه وفق اسس ترجح العام على الخاص، إلا أن السؤال الذي ينبغي طرحه هو (هل استطاعت التشكيلات التقليدية والحداثوية أن تبني هوية جامعة ؟ وهل وفرت ذات التشكيلات فهم التنوع وثقافته ؟

سبق وان وضحنا في المبحث السابق بان الإنسان (كائن ثقافي) فضلاً عن كونه اجتماعياً مما يعني التنوع الثقافي للأفراد بما يتناسب مع مكونات المجتمع، الأمر الذي انعكس على العديد من التحليلات العلمية والفلسفية للفرد والمجتمع، بدءاً من الفكر الإغريقي وصولا إلى مونتسكيو في كتابه (روح القوانين) الذي وضح فيه ما أصبح يتعارف عليها بأنها بديهية ومفادها بان لكل مجتمع قوانين راعى المشرع فيها ثقافة مكوناته وطبائعهم (العامل المتغير)، والعوامل الثابتة من جغرافيا ومناخ وغيرها، ثم رادفتها الدراسات الاجتماعية والفلسفية الحديثة التي صاغت تصنيفاً للمجتمعات يتلاءم ومدى التطور من جهة، والعلاقات المتبادلة فيما بين المكونات الاجتماعية من جهة أخرى، بكلمة أخرى مدى قدرة المجتمع على بناء هوية جامعة لكل التنوع الثقافي الذي يشكل المجتمع. إذ إنَّ أي مجتمع في صورته البنائية يتكون من وحدات اجتماعية يصطلح على تسميتها بالمكونات، محكومة بنسق من القواعد والمعايير الثقافية والاجتماعية، وهذا البناء يرتكز على قاعدتين أساسيتين[17]:

الأولى : قاعدة من المكونات الثابتة (الأرض وما يحتويه باطنها وما يقوم على سطحها من عناصر مادية).

الثانية : المكونات الثقافية وبما تحمله كلمة ثقافة من معنى، وكل ما يكونها من تاريخ ودين وتراث ولغة.

والمجتمع التقليدي هو المجتمع الذي يضع معيار الأسس التاريخية والخصوصية الثقافية والذات بمعناها الواسع كأساس للعلاقة، ويتسم بالانعزالية، والارتباط بفكرة تؤسس للتلاحم بين أعضائه، ووجود حالة الصراع بين التراث الثقافي وأمور الحداثة بين الأجيال، والعلاقة شبه المغلقة بين تجمع أو مكون ثقافي وآخر، فضلاً عن وجود حالة من الصراع المبني على قصص وأحداث تاريخية تجعل كل مكون ينظر باستعلائية للمكون الآخر. وإذا ما حاولنا تطبيق هذه المعايير على المجتمع العراقي فإننا بلا شك سنستنتج من دون عناء بأنه مجتمع تقليدي ساعٍ للحداثة. ويمكن أن نضع الفرق بين سمات المجتمع التقليدي وسمات المجتمع الحداثي المتقدم بالجدول الآتي :

ت	سمات المجتمع التقليدي	سمات المجتمع الحداثي المعاصر
1	الأسلوب التكنولوجي المتأخر والاقتصاد الريعي	توافر التكنولوجيا والمسحة الحضارية بالعمل والتنوع الاقتصادي
2	تزايد دور الاتصال الشخصي	ازدياد درجة التعليم
3	الابتعاد عن الاتصال بالمكونات الأخرى	التقدير العالي للعلوم والتربية
4	انعدام التفكير الاقتصادي الحديث	ديناميكية المجتمع وقوة الاتصال بين مكوناته
5	الثبات وعدم التغير	التفاعل للتطور في العلاقة والاتصال بالآخر للتعلم منه
6	الخضوع للتراث التقليدي للمكون الاجتماعي	الاهتمام بالجوانب الوطنية والإقليمية والدولية
7	الولاء للجماعة المحلية (قبيلة، طائفة)	الولاء للوطن وخلق الهوية الجامعة
8	كثرة وتفاقم المشكلات الاجتماعية وعدم القدرة على حلها	قلة الاحتكاكات الاجتماعية وعدم تأثيرها في الولاء
9	الاهتمام بالجانب المحلي وعدم الاهتمام بشؤون الآخر	الاهتمام بشؤون الوطن والعالم
10	انخفاض نسبة التعليم وعدم الرغبة في تحصيله وارتفاع نسب البطالة	ارتفاع نسب التعليم وقلة نسب البطالة

أما الحداثة فهي اتجاه فكري ثقافي سيطر على الدوائر الفكرية في نهاية القرن التاسع عشر، وخلاصتها فاعلية الإنسان بوصفه الفاعل الأساس في الكون وعدم رضوخه كمستقبل لظواهره، وانتقال البشرية من الأفكار العاطفية إلى الأفكار العقلانية المعاصرة، وتغليب الهوية الوطنية الجامعة على الانتماءات التي تشرذم الدولة وإمكانات الأفراد، وبعيدا عن السلبيات التي رددها الباحثون العرب عن الحداثة وعدم ملائمتها مع مجتمعاتنا العربية، فان الحداثة التي نعنيها ببحثنا هي العقلانية التي ينبغي أن تتسم بها المكونات الثقافية مع القيم، لا العقلانية الخالية من الجذور، فمن اليسير حينئذ ان نتحدث عن مجتمع حديث.

إن أهمية التقاليد والقيم والأعراف الاجتماعية لا يمكن اختزالها في الحداثة والتطور، ذلك أن لكل مجتمع من المجتمعات الإنسانية له قيمه وتاريخه وفكره الذي يعتز به كجزء من مكون ذاتي، وهو لا يتعارض مع الحداثة وقيمها، فإذا كان الأفراد لديهم ثقافة التنوع فأنهم على دراية بان أي منجز لا يمكن أن يرى النور دون فاعلية المكونات الأخرى، فضلاً عن كون الانتقال بالمجتمع من وضع متخلف إلى آخر متطور لا يختص به مكون دون آخر، وان عملية التداخل بين القيم والثقافة التقليدية وقيم الحداثة – المقصود بها التطور – في حياة المجتمع وعلى الصعد كافة لا يمكن انجازها إلا من خلال الإرادة على التغيير، ومفهوم الإرادة مقترن اقترانا مباشرا بوعي الواقع، فان أي مجتمع لديه وعي بتشرذمه فستتكون لديه إرادة للوحدة.[18]

إن ثقافة العناصر المكونة للمجتمع العراقي، كانت في حالة من التفاعل المستمر سلماً أو حرباً، وفقاً لرؤية أو ثقافة كل جماعة من تلك الجماعات، التي طالما عاشت في انغلاق مع المكونات الأخرى، وعلى الرغم من وجود عناصر موحدة كثيرة، كلغة التفاهم المشتركة (العربية) في معظم الأحيان بين مختلف الجماعات السكانية، وكذلك الدين المشترك (الإسلام) لنسبته العالية من السكان، ووحدة التفاعل الحضاري العامة المشتركة منذ عدة عصور فضلاً عن مصدر الحياة الأول (دجلة والفرات)، غير أن التناسق الظاهري في الدم والديانة ووحدة المجتمع كان يضم اختلافات لا يمكن تجاهلها، ولذلك فان الخليط المكون (قومي . ديني . طائفي . سياسي . اقتصادي) والمتفاعل مع الثقافات الأجنبية الوافدة الشرقية والغربية، خلق توازنا نفسيا

واجتماعيا جديدا.. فالثقافة البدوية القبلية مثلا (ذات الطابع الثأري تقوم على أساس تناقض داخلي [(الغزو والقتال) يقابل (الكرم والحماية والاستغاثة) والثقافة الدينية: ذات الطابع الحضري، تقوم على أساس بناء الدولة، القائمة على مبادئ (العدل والمساواة) ومحاولة تقليل القسوة والتخريب] وهو إشارة واضحة بكون المجتمع العراقي مجتمعاً تقليدياً متطلعاً للحداثة، وهو ما قرره أستاذ علم الاجتماع (علي الوردي 1913–1995) بان الشخصية العراقية (توصف بالازدواجية لقيم البداوة، وقيم المدنية والحداثة)، إذ حدد الوردي الكثير من القرائن الدالة على الازدواجية، منها الهيام بالمثل العليا والانحراف عنها، ومنها سيطرة القانون العشائري والقانون المدني (الشخص العراقي يرقص رقصة عشائرية ويغني أغنية مدنية وخلاصة الأمر نشاز)، ومنها التناقض بين أحلام الشخص العراقي وواقعه الذي لا يسعى لتغييره[19]، إنَّ الحكم بتقليدية المجتمع العراقي، نابع من كونه ما زال يعيش في سياق التدافع القبلي والديني الطائفي والمناطقي والجهوي ومرتكزات كل هذه المكونات على التاريخ والعقيدة الفكرية التي تحكمها، والتي جعلتها تتسم بالانغلاق – وإن كان متفاوتاً – لعلائقها البينية، وهنا تشرذم موقع الهوية الوطنية الجامعة للشعب العراقي بمكوناته كافة، والثقافة التي فعلتها واتسمت بها المكونات لم تكن تجميعاً وتكراراً لمواد قديمة منتشرة فحسب، بل غدت ميداناً فسيحاً وحركة ديناميكية لمخيلة خلاقة، فباتت جاذبة ومؤثرة في الوعي الشعبي وبخاصة أنها قائمة على النقل الشفاهي، إذ زود هذا المخيال الذي لا ينضب الفاعلين التقليديين (مثقفين، رجال دين، شيوخ قبائل، زعماء طوائف) بذخيرة لبناء ذاكرة جمعية رسخت الأعراف والشرائع، والاهم أنها دعمت التمذهب الديني والتعصب القبلي أو القومي لينتج الانسجام وتفعيل الهوية الفرعية على حساب الهوية الوطنية، ولعل مطالعة ملاحظة عالم الاجتماع الألماني (جورج سيمل 1858 – 1918) تثبت أسباب تفعيل المكونات للهوية الفرعية إذ يقول (إن الجماعات وخاصة الأقليات المتصارعة غالبا ما تحدد علاقتها بالطرف الآخر، فطبيعتها المغلقة لممارساتها التفاعلية معه تمكنها من الاستمرار والحفاظ على هويتها الفرعية من الانطماس)، بل إن (اريك هوبسباوم 1917– 2012) يذهب إلى حد اعتبار (انه من الحكمة وجود بعض الأعداء لكي تفعل وحدة أعضائها

فعلها، ولكي تبقى الجماعة واعية لهذه الوحدة باعتبارها مصلحة حيوية لها)[20]، إن ما تقدم يقودنا بالتحليل لموازنة حالة الصراع ومبرراتها، إذ المجتمعات الحديثة تتصف بتنوع السلطات التي تصب جميعها في الثقافة المكونة للهوية الوطنية، وهذه السلطات تكون من إنتاج الطبقة المثقفة ذاتها وما يحملون من دور فاعل في تحقيقها، مثل سلطة مؤسسات المجتمع المدني، وسلطة الإعلام، والسلطة الإيديولوجية.

أما المجتمعات التقليدية ومنها المجتمع العراقي فلم يعرف سوى ثلاث سلطات (السلطة البوليسية، السلطة الدينية، السلطة العشائرية التي ابتدعتها السلطة) أما السلطات الأخرى فلا تظهر إلا عندما يتصالح المجتمع مع نفسه على نحو طوعي، وظاهريا تعيش هذه السلطات في وئام وتكامل، ولكنها تتطاحن سراً وتتنافس للخلاص من بعضها والانفراد بالسلطة، وان كانت السلطة العشائرية غالباً ما تأخذ الوسط بين السلطتين، لأنها تعرف أن استسلامها لأي من السلطتين الآخرتين يعني في النهاية موتها الصريح، لذلك تسمح لهما بان تتنافسا حولها منتظرة فوز الأقوى منهما لكي تعلن ولاءها الأسمى له، وفي ظل هذا الصراع حول (الاستحواذ) وليس حول الاسترضاء ينبغي أن نفهم سعي السلطتين الدينية والعسكرية البوليسية في التنافس على استقطاب العشائر إلى جانبها، ومن حيث الظاهر أيضاً فالسلطات الثلاث تتكافل للمحافظة على بناء قيم المجتمع، أما فعليا فان كل سلطة منها تفكر بمنظومة قيمها الخاصة، الخاضعة لمنطق تراتبها الداخلي[21].

إن العشائرية كمنظومة اجتماعية ثقافية تبلورت فيها وحدات اجتماعية يطلق عليها القبيلة تقوم بتنظيم العلائق بين أفرادها، وتتمتع بسمات وأفكار مترابطة و متماسكة، ترسم صورة القبيلة كمؤسسة اجتماعية متكاملة ذات مبادئ أساسية متفق عليها، إذ اتسمت القبيلة العراقية بشيوع العقل الجمعي، الكل لأجل الكل، والفرد يدافع عن الآخرين لأنه عضو في الجماعة ولأنه مكفول بالدفاع عنه من قبل الآخرين، فضلاً عن شيوع التضامن الآلي، إذ لا يوجد مجال للتفكير والتردد في الدفاع عن القبيلة، إلى جانب ما اتسمت به من سلوكيات مقرونة بالحذر واليقظة والانتباه والجدية في أحيان كثيرة.وعلى الرغم مما يراه البعض من أن العراق في

مطلع القرن العشرين "لم يكن شعبا واحدا أو جماعة سياسية واحدة" فهو فضلاً عن عدد كبير من الأقليات "كانوا يشكلون مجتمعات متمايزة ومختلفة رغم تمتعهم بسمات مشتركة. والواقع أن هذا القول نصف الحقيقة، فالعراق كان جزءا من الإمبراطورية العثمانية، ولم تكن فيه سلطة سياسية وطنية، أما شعبه فقد كان موحدا على درجة كبيرة، ولعل أوضح مثال على اشتراك العراقيين بمختلف فئاتهم وطبقاتهم في مواجهة الاحتلال الإنجليزي للعراق (**1904–1918**). وحالة المقاومة التي وصلت ذروتها في ثروة العشرين.

وإن من مواصفات المجتمعات التقليدية أنها تعرف الصراع على (رأس المال المادي) للمجتمع وليس على (رأس المال الرمزي) ولم تحصل أية محاولة لتوحيد المجتمع العراقي في رأس مال رمزي موحد، بل ظل لكل فئة ومكون رصيده الرمزي الخاص به.

فضلاً عما تقدم فإن عملية التمييز بين الثقافة التقليدية السائدة والمترسبة وثقافة الحداثة في المجتمع العراقي تمكننا من استنتاج مفاده، غلبة الثقافة التقليدية المترسبة لاستمرار فاعليتها في الحاضر، واستمرار كونها تمثل تعبيرا عن قيم وخبرات فشلت ثقافة الحداثة في التلاؤم معها، ذلك لان قسطاً كبيرا من الثقافة بمعنى الهوية أو التضامن يتطابق في مجتمعنا العراقي مع المترسب الثقافي ويتمثل في بؤر المقاومة التقليدية داخل الحاضر ويستمد قوته من مؤسسة أو تكوين ثقافي سابق يمكنه أن يكون معارضاً بل وحتى بديلاً عما هو سائد ويتميز بالحداثة، إذ إنَّ النزعة الاثنية والقومية والدينية (عرب/ أكراد/ مسلمين/ مسيحيين/ صابئة/ ايزيديين، سنة/ شيعة) تمثل صورة معارضة في مواجهة الحداثة إذ ما كان يلغي هويتها الفرعية وان كان على حساب الهوية الوطنية الجامعة، ولعل سبب ذلك لا يعود إلى المكونات فقط، بل عدم قدرة الحكومات العراقية المتعاقبة من بناء هوية مواطنة عراقية حاضنة لكل المكونات الثقافية.

لا شك ان السعي لبناء هوية وطنية عراقية يشترط أولاً وقبل كل شيء ثقافة ووعي أهمية التنوع الثقافي لإثراء المنجز الحضاري المعاصر في العراق، خصوصاً بعد تحوله من نظام شمولي مؤسس لهويات مشرعنة صاغتها الكيانات والأيديولوجيا بغرض فرض رؤيتها على الآخرين من جهة، وتحديد علاقات السلطة والقوة واليات الإدماج والإقصاء والهيمنة والخضوع من جهة أخرى،

إلى نظام ديمقراطي يشترط نجاحه القدرة على تركيز الولاء للدولة، إذ إن التنوع الثقافي يجد مكانه اليوم في العملية السياسية وفاعل في مخرجاتها، غير إننا ما زلنا لم نعِ أهمية ثقافة التنوع وقبول (الآخر) لتتحول قشور الحداثة العالقين بها وممارسها في حياتنا اليومية إلى لب الحداثة العقلانية لبناء وطن والإفادة من كل العناصر المادية والمعنوية المتوافرة في بلدنا.

الخاتمـــــــة

Conclusion

التوصيات :

Recommendations:

إن إشاعة ثقافة التنوع تلقى مسؤوليتها على مستويين الأول على مستوى الدولة، والثاني على مستوى المكونات الاجتماعية والأفراد :

على مستوى الدولة :

من المتعارف عليه بداهة إن النظام السياسي لأية دولة إنما هو حاصل المدخلات التي تسهم فيه المكونات الاجتماعية وبنسب متفاوتة وفقا لحجم كل مكون في النظم الديمقراطية، وما تفرزه الانتخابات، ولأن المكون الاجتماعي يترشح عنه الممثلين عنه في مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية، يقع على هذا النظام مسؤوليات الحفاظ على وحدة وسيادة الدولة، لأنه يكون ممثلا لكل أطياف الشعب الثقافية، وتقع على النظام السياسي العديد من المسؤوليات في إشاعة ثقافة التنوع منها :

1. **اعتماد النظام السياسي على إرادة مجتمعية تمكنه من التغلغل وفرض سيطرته على الوطن، وفسح المجال للمشاركة الفعالة في صنع القرار وخضوعه للرقابة والمساءلة الاجتماعية من خلال القنوات البرلمانية والتعددية الحزبية التي تعبر عن الإرادة المجتمعية المشروعة دستوريا.**
2. **ضرورة انتهاج الأحزاب السياسية وبشكل جدي وعملي لثقافة التنوع، وان تنظر للهوية العراقية كوحدة اكتمالية والابتعاد عن الطائفية والجهوية والمناطقية في عملها السياسي.**
3. **تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وتحريرها من ترسبات الماضي، ماضي الخضوع لهيمنة السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية ، أو أخطاء الحاضر من خلال تحريرها من هيمنة العلاقات والبنى التقليدية عليها ، كالطائفية والعرقية والقبلية. لتأخذ دورها في اشاعة ثقافة التنوع وتحقيق التوازن الضروري بين المجتمع والسلطة.**
4. **تجاوز كل ما من شأنه ترسيخ مظاهر الاستقطاب الطائفي والعرقي، بما في ذلك بعض مواد الدستور الخلافية التي تتطلب تعديلاً كي لا تعمق حدة الشرخ المجتمعي.**

5. الارتكاز على بنى مؤسسية فعالّة والذي سيتيح مشاركة مجتمعية أوسع، وجعل معايير التخصص والكفاءة والمهنية هي الأساس في ملئ الوظائف الشاغرة بدلاً من معايير التمييز الرمزي (الطائفية، العرقية، العشائرية). وهذه كلها تشكل شروطاً موضوعية لازمة لبناء الهوية الوطنية العراقية.
6. توحيد الخطاب السياسي الرسمي وجعله يتسق مع المصلحة الوطنية العليا لا أن يكون خاضعاً لاعتبارات أيديولوجية أو جهوية معينة، حتى تتعزز ثقة الجماهير بنخبتهم الحاكمة، بما يتيح لهم الالتفاف حولها والعمل سوية على بناء الهوية الوطنية العراقية.

على مستوى المكونات الثقافية :

إن الدور الذي يقع على المكونات الثقافية في العراق يعد بالغ الأهمية، لان بناء ثقافة التنوع ووحدة الهوية أمر يتوقف على مدى وعي المجتمع العراقي لذاته، ومدى قدرته على خلق لغة ثقافية مشتركة للتفاهم بين التكوينات الاجتماعية، وفتح باب الحوار الوطني على أسس ثقافية تنويرية منفتحة يمكن من خلالها استيعاب الهويات المتنوعة ضمن سياق الهوية الوطنية الواحدة، ويتطلب تحقيق ذلك التخلي عن منظومة القيم التي ترتكز على المفاهيم التعصبية والعنصرية، وان تحل محلها تقاليد عمل جديدة تتسق مع قيم المجتمع المدني الحديث الذي يكون من أولى خصائصه هو أن يكون مؤمناً بالتسامح بشقيه الاجتماعي والثقافي. إذ يشير التسامح الاجتماعي إلى الاعتراف صراحة بالانتماء المختلف والمتباين لأفراد المجتمع الواحد إلى تكوينات قبلية وأثنية و لغوية ودينية مختلفة دون أن يؤثر ذلك الانتماء على مبدأ الولاء للوطن الواحد والدولة الواحدة، ولكي يتحقق هذا الهدف لا بد من توافر الآتي :

1. الاعتراف بإمكانية التعايش في إطار التباين والتنوع الثقافي، وان هذا التنوع لا يبرر حالة الصراع، لأن فرص العيش المشترك لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود الاستعداد النفسي لدى أفراد المكونات الاجتماعية، والتحرر من قيود الالتزام الضيق.

2. أن يترسخ في العقل الجمعي العراقي نبذ كل أشكال التمييز ومسمياتها، والتخلي عن الثقافة الأحادية التي تسقط صفة الوطنية عن الآخرين، إذ إنَّ التمسك بالثقافة الأحادية ينحدر بالوطن إلى مرتبة العصبية التي تبعد عن الصفة الوطنية.
3. مغادرة الجمود المعرفي والتصورات بامتلاك الحقيقة المطلقة، أو أن ثقافته هي الصواب وان باقي المكونات الثقافية على خطأ. إذ يشترط مبدأ المواطنة أن يكون أساس التعامل بين شركاء الوطن واعتباره القاعدة الجامعة لكل الثقافات المجتمعية وعلى اختلاف تلاوينها.
4. تغليب الولاء الوطني على ما عداه من الولاءات الفرعية، وتحقيق الاندماج الاجتماعي وبناء الهوية الوطنية.
5. لابد من الإقرار بالهوية التعددية المذهبية، والاثنية والعشائرية على إنها تمثل هويات اجتماعية وليست سياسية، وبإمكان هذه المكونات العشائرية والمذهبية تشكيل روابط اجتماعية ودينية وليست سياسية. إذن فإن الحل الأمثل للعراق المتنوع سياسياً وقومياً ودينياً، يتمثل بضرورة تبني هوية سياسية واحدة هي الهوية الوطنية القائمة على أساس معيار سياسي لا قومي ولا ديني وهو معيار المواطنة. وهذا يتماشى مع مفهوم الهوية الوطنية.
6. ضرورة سيادة ثقافة الديمقراطية التي تكرس مفاهيم الانتماء الوطني وتبث وعياً تجعل في اختلاف الآخر أمراً مألوفاً ومقبولاً بعد أن ظل غريباً ومريباً طوال عقود عديدة. ويتوقف ذلك أيضاً وبشكل أساس على الدور الذي يمكن أن تؤديه مؤسسات التربية والتعليم في غرس قيم الحوار الوطني، وقبول الآخر المختلف اجتماعياً وثقافياً، والعمل على جعل التسامح قيمة ذات مضمون اجتماعي.
7. الدور الذي ينبغي أن يتبناه شيوخ العشائر التي لها دور مشهود في تاريخ العراق الحديث، وعدم تغليب ولاء العشيرة على الولاء للوطن.

إن ما تقدم سيسهم إسهاماً فاعلاً بجعل العراق الوطن الآمن الذي يوفر الملاذ لكل من يلوذ به، وستكون القدرة على صياغة هوية ثقافية وطنية جامعة لكل الاتجاهات الثقافية

لمكوناته، وسننتقل من السير وراء سراب الحداثة إلى التطور والتقدم والبناء، وسيكون بمقدور العراقيين على اختلاف مشاربهم الثقافية من الوقوف صفا واحدا لتجاوز التحديات.

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) حوارات من الفكر الألماني المعاصر، الحداثة وما بعد الحداثة، ترجمة مُحَمَّد الشيخ وياسر الطائي، بيروت. دار الطليعة 1996، ص 12.

(2) المصدر نفسه، ص 13.

(3) سعد البازعي، الاختلاف الثقافي وثقافة الاختلاف، بيروت، المركز الثقافي العربي 2008، ص 9

(4) عاطف عطية، البيئة والإنسان، بيروت، جروس برس 1998، ص 39–40.

(5) المصدر نفسه، ص 43.

(6) عبدالغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2016، ص 114.

(7) *Fredrik Barth. Ethnic Group and Boundaries –The Social Organization Of Culture Difference. London. Little Brown 1969.p56.*

(8) نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع – طبيعتها وتطورها –، ترجمة محمود عودة، القاهرة، دار المعارف 1971،ص 181.

(9) محمود الذوادي، المقدمة في علم الاجتماع الثقافي برؤية عربية إسلامية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2010 ص 175.

(10) دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة منير السعيداني، بيروت، منظمة الترجمة العربية 2007، ص 92.

(11) علي بن إبراهيم النملة، مجالات التأثير والتأثر بين الثقافات – المثاقفة بين الشرق والغرب، الرياض، مكتبة الملك فهد للنشر 2010، ص 13.

(12) ohn Rex. Ethnic Minorities In The Modern Nation.London. Macmillan press 1996.P16.

(13) أحمد الأصفر اللّحام : مكونات الواقع العربي الراهن وأزمة ممارسة الديموقراطية في : المسألة الديموقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2009 ص125.

(14) عبدالرزاق الداوي. موت الإنسان في الخطاب الفلسفي المعاصر، بيروت. دار الطليعة للطباعة والنشر (د.ت) ص96.

(15) ابتسام مُحَمَّد، أطروحة الفدرالية في العراق عامل استقرار أم عدم استقرار، أوراق عراقية، العدد (152) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد 2006، ص 10.

(16) عدنان ياسين، المجتمع العراقي وديناميات التغيير، بغداد، بيت الحكمة 2011، ص 42.

(17) Luzelle Naude. Identity In Transitional Societies.Journal Of Psychology In Africa.Vol27. 2017.p102

(18) Jelena petcovic. Traditional Values and Modernization. Philosophy and Sociology. Vol62007.P 23

(19) للمزيد ينظر : علي الوردي، شخصية الفرد العراقي (بحث في نفسية الشعب العراقي على ضوء علم الاجتماع الحديث، الطبعة الثانية، لندن، منشورات دار ليلى،2002.

(20) اريك هوبسباوم، النزعة القومية أواخر القرن العشرين (القومية مرض العصر أم خلاصه)، إعداد فالح عبدالجبار، بيروت، دار الساقي 1995،ص 47.

سعيد الغانمي، الثقافة العراقية والسلطات الثلاث، مجلة الكوفة، السنة 2،العدد 4 خريف 2013،ص ص 58–60.

المصـــــــادر

References

أولاً : الكتب :

I. أحمد الأصفر اللّحام : مكونات الواقع العربي الراهن وأزمة ممارسة الديموقراطية في : المسألة الديموقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية **2009**.

II. اريك هوبسباوم، النزعة القومية أواخر القرن العشرين (القومية مرض العصر أم خلاصه)، إعداد فالح عبدالجبار، بيروت، دار الساقي **1995**.

III. حوارات من الفكر الألماني المعاصر، الحداثة وما بعد الحداثة، ترجمة مُحَّد الشيخ وياسر الطائي، بيروت. دار الطليعة **1996**.

IV. دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة منير السعيداني، بيروت، منظمة الترجمة العربية **2007**.

V. سعد البازعي، الاختلاف الثقافي وثقافة الاختلاف، بيروت، المركز الثقافي العربي **2008**.

VI. عاطف عطية، البيئة والإنسان، بيروت، جروس برس، **1998**.

VII. عبدالرزاق الداوي، موت الإنسان في الخطاب الفلسفي المعاصر، بيروت دار الطليعة للطباعة والنشر (د.ت).

VIII. عبدالغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، **2016**.

IX. عدنان ياسين، المجتمع العراقي وديناميات التغيير، بغداد، بيت الحكمة، **2011**.

X. علي بن إبراهيم النملة، مجالات التأثير والتأثر بين الثقافات – المثاقفة بين الشرق والغرب، الرياض، مكتبة الملك فهد للنشر، **2010**.

XI. علي الوردي، شخصية الفرد العراقي (بحث في نفسية الشعب العراقي على ضوء علم الاجتماع الحديث، الطبعة الثانية، لندن، منشورات دار ليلى،**2002**.

XII. محمود الذوادي، المقدمة في علم الاجتماع الثقافي برؤية عربية إسلامية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2010.

XIII. نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع – طبيعتها وتطورها –، ترجمة محمود عودة، القاهرة، دار المعارف، 1971.

ثانياً : البحوث :

I. ابتسام مُحَمَّد، أطروحة الفدرالية في العراق عامل استقرار أم عدم استقرار، أوراق عراقية، العدد (152) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2006.

II. سعيد الغانمي، الثقافة العراقية والسلطات الثلاث، مجلة الكوفة، السنة 2،العدد 4 خريف، 2013.

ثالثاً : المصادر الاجنبية :

I. *Fredrik Barth. Ethnic Group and Boundaries –The Social Organization Of Culture Difference. London. Little Brown 1969 .*

II. *Jelena petcovic. Traditional Values and Modernization. Philosophy and Sociology. Vol6,2007.*

III. *Luzelle Naude. Identity In Transitional Societies. Journal Of Psychology In Africa.Vol27. 2017.*

ohn Rex. Ethnic Minorities In The Modern Nation. London. Macmillan press 1996.

The problem of cultural diversity in Iraqi society between the traditional of society and the mirage of modernity

Assistant Prof. Dr. Talal Hamid Khalil
University of Diyala - College of Law and Political Science

Abstract

The issue of cultural diversity is one of the problems that have a profound impact on the unity, stability and security of states. It has a special effect especially after taking an influential direction in the formation of contradictory identities within society and their impact on civil peace. Our research studies the problem of diversity in Iraqi society for many reasons. The most important of which perhaps lies on how the problem of cultural diversity can be transformed into a culture of diversity. The topic has been addressed through the intellectual heritage of cultural diversity. The perspectives of knowledge of all kinds have dealt with diversity as a problem or crisis plaguing societies regardless of the level of progress they are witnessing. This is reflected on the intellectual output studying it on the one hand, and on its expansion and multiplicity of fields, from the other hand. We tried to shed light on the knowledge of the Iraqi society, which is witnessing the duality of traditionalism and modernity together. Methods have been put in place that would nourish the Iraqi national culture and benefit from the diversity in its creation in a balanced way away from the nutritious culture and the recipient culture. Each cultural component contributes to creating the unity of orientation for a united, secure and stable Iraq.

Journal of Juridical and Political Science
Web: www.lawjur.uodiyala.edu.iq